

## محسن المصطفى

# أمام كرد سوريا فرصة نادرة

31. يناير 2026

تفاوضي وقرارات ميدانية خاطئة وبالتالي إسقاط اتفاق 10 آذار، وأن مركز القرار شديد الارتباط بمراكز قوة خارجية لا تمثل السوريين الكرد ولا صالحهم تحت سقف الوطن السوري.

الفرصة الآن أن التمثيل البرلماني المتوقع خاصةً إذا ما تم تطبيق الانتخابات غير المباشرة في المحافظات الثلاث كاملة وأيضاً إذا ما جاء أكراد تعيناً ضمن كتلة الرئيس حيث يمكن أن يكرس ذلك تعددية تتجاوز PYD، فظهور شخصيات وأحزاب كردية سوريا ذات جذور اجتماعية وتاريخ سياسي معروف، وعلى رأسها المجلس الوطني الكردي السوري، إلى جانب أحزاب أخرى.

بالعموم هذا ليس ترقفاً، هو شرط لكي يصبح الكرد مشروعاً سياسياً منسجماً مع المطالب الحقوقية التي بدأت الدولة الاستجابة لها عبر قرارات وإعلانات رئاسية (لغة، ثقافة، مواطنة)، ومع منطق الدولة الواحدة لا «الكانتون» المسلح. أيضاً البُعد الإقليمي يزيد الحاجة إلى هذا التحول؛ فسوريا الخارجة من حرب طويلة تتجه نحو إعادة تمويع: تراجع الحضور الروسي على الأرض، وانحسار شبكات النفوذ الإيرانية بشكل شبه كامل، وتقرب تركي سوريا متدرج تدعمه عواصم عربية فاعلة مثل الرياض والدوحة. ضمن هذا المشهد، أي مشروع كردي لا يقرأ اتجاه الريح سيف نفسه خارج المعادلة: إما يندمج في دولة تعيد بناء سيادتها ومؤسساتها، أو يتحول إلى جيب مسلح دائم الاستنزاف ينتهي بإقصاء عسكري كامل - كما حدث مع نظام الأسد وجيشه «الجرار» - وهو يستدعي ضغوطاً وتدخلات ويفلّق باب الاقتصاد والتمنية أمام مجتمعاته.

## رسائل إلى المجتمع الدولي

لعب واشنطن دوراً دبلوماسياً في تثبيت مسار الاندماج ودفعه قدمًا، في إشارة واضحة إلى أن هذا الملف لم يعد صفة محلية محدودة، بل جزء من ترتيب أوضاع يهدف إلى تجنب مواجهة إقليمية. وانطلاقاً من ذلك، تبرز رسالتان أساسيتان إلى المجتمع الدولي يتشارك فيها كثير من السوريين. الأولى سياسية بامتياز: كسر احتكار حزب العمال الكردستاني لتمثيل أكراد سوريا يعد مكسباً صافياً للاستقرار في البلاد، لأنه يفتح المجال أمام بروز أصوات مستقلة وبراغماتية، أقرب إلى المجتمع الكردي الحقيقي، وأكثر قابلية للالتزام بالتفاهمات والاندماج في النسيج السوري العام.

الرسالة الثانية هي أمنية-عسكرية: نجاح الدمج يتطلب ثلاث مسارات متوازية: أولاً، ضبط السلاح وسلسلة القيادة، بحيث تحل الأزادوجية بين قوات تدعى الاندماج وقيادات ميدانية تدين بالولاء لقنديل؛ ثانياً، دمج أجهزة الأمن المحلي ضمن وزارة الداخلية مع إعادة تدريب ومعايير تحقيق ومساءلة؛ ثالثاً، تحديد العناصر غير السورية المرتبطة بحزب العمال الكردستاني وإخراجها من المعادلة، لأن وجودها كان أحد أسباب تعطيل التفاهمات وتغذية التصعيد.

المفارقة أن عبد الله أوجلان - وفق ما نُقل عن رسائله وتصريحاته الأخيرة - يبدو أكثر إدراكاً لكلفة المزايدات الفنديلية؛ هو يصف التصعيد في سوريا بأنه محاولة تخريب لمسار السلام، ويدفع باتجاه حلول ثُبُّع سوريا عن منطق الحرب المفتوحة وتعيدها إلى منطق السياسة. إذا كان رئيس الهرم الرمزي يفهم منطق التسویات، فلماذا أصرت بعض مراكز القوة في قسد على إنتاج خطاب النفير العام والمقاومة الكبرى كأنها طريق النجاة؟

**مع تغيير ميزان القوى وإعادة تشكيل الديناميات الإقليمية، يواجه أكراد سوريا فرصة نادرة: الانتحال الحاسم من منطق الميليشيات المسلحة إلى الانخراط السياسي والتعددية ضمن إطار دستوري. أما اغتنام هذه الفرصة، أو المخاطرة بمزيد من التراجعات.**

بعد أقل من عام على اتفاق 10 آذار 2025 الذي تم التوصل إليه بإطار دمج قوات سوريا الديمقراطية «قسد» داخل مؤسسات الدولة، دخل هذا الملف منعطف محوري في كانون الثاني/يناير 2026 مرحلة مختلفة تماماً. إذ خسرت قسد قواعدها في حلب، وفي غرب الفرات والجزيرة السورية وصولاً إلى مشارف الحسكة.

جاء اتفاق 18 كانون الثاني في سياق تغيير موازين القوة والسيطرة الميدانية، حيث قدم صيغة بديلة أكثر تفصيلاً للتهيئة والاندماج، ليتوّج بتفاهم قائم عليه في 30 يناير ويحول قوى أمن وزارة الداخلية إلى مراكز الحسكة نقاط التماس، ودخول قوى أمن وزارة الداخلية إلى مراكز الحسكة والقامشلي، ومسار دمج متسلسل للمؤسسات المدنية والعسكرية.

هذا التسلسل يوضح أن قسد كعنوان جامع استهلكت وظيفياً، وأن المعنى العملي بات في البنية الصلبة فقط: وحدات حماية الشعب YPG ووحدات حماية المرأة YPJ، مع شبكات أمنية وإدارية مما يُعرف بـ«الإدارة الذاتية». تراكمت خلال السنوات الماضية. لذلك فإن سؤال هل تنتهي قسد؟ أقل دقة من سؤال كيف تفكك البنية المسلحة وتشهد هندستها ضمن سلسلة قيادة وطنية واحدة تمنع أي ارتدادات أمنية وعسكرية مستقبل؟

يقدم تفاصيم 30 كانون الثاني إجابة أولية عبر تأسيس فرقة عسكرية تضم ثلاثة ألوية ولواء عين العرب/كوباني ضمن تشكيل يتبع لوزارة الدفاع، أي نقل القوة من إطار حزبي ميليشياوي إلى قالب نظامي قابل للمحاسبة والانضباط. لكن أي هندسة عسكرية ستفشل إن لم تُبن فوق هندسة سياسية موازية.

## التجدد السياسية عند الكرد

هنا تظهر ضرورة التجددية في تمثيل الكرد السوريين: دمشق تحتاج طرفاً كردياً يمكن التفاهم معه من دون أن يكون امتداداً تنظيمياً لحزب العمال الكردستاني، لأن استمرار الارتباط العضوي بهذا الحزب يفتح تلقائياً بوابة الأزمة مع تركيا، ويجعل حقوق الكرد إلى ملف أمن قومي إقليمي لا إلى ملف مواطنة داخلية خصوصاً أن هذه الحقوق قد أصبحت مصانة بالمرسوم 13 لعام 2026 وفي طريقها لتأخذ مكانها في أي دستور مستقبلي.

وبقدر ما أثبتت حزب الاتحاد الديمقراطي قدرة على التنظيم والسيطرة من خلال أذرعه العسكرية، أثبتت أيضاً عجزه عن إنتاج تمثيل سياسي مقنع للكرد السوريين خارج منطق الاحتياط والقوة. هذه الفكرة ليست تجريدأ؛ اتفاق 10 آذار نفسه تحدث عن الدمج، لكنه بقي من دون ترجمة، ثم أتى اتفاق 18 كانون الثاني 2026 كبديل عملي بعد أن تأكّلت قدرة قسد على المناورة. وأدى عدم قراءة وفهم المشهد الجيوسياسي جيداً إلى تشدد